



بلاغ

دعت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ممثلي اتحاد الأساتذة الباحثين التونسيين إلى جلسة رسمية ثالثة، مواصلة لسياسة الحوار المتشجعة منذ شهر جانفي في التعامل مع الأزمة.

انعقدت الجلسة يوم 23 ماي 2018 قصد إيجاد حلول عملية وإيجابية من شأنها أن مطمئن كل الأطراف المعنية وأشرف عليها المدير العام للتعليم العالي بحضور المدير العام للبحث العلمي ومستشارين من الديوان، كما حضر عن "إجابة" السيد لجم الدين جويده، المنسق العام، السيدة عابدة كمون والسادة زياد بن عمر وعبد القادر بوسلامة.

دار اللقاء في مناخ إيجابي تميز بالتركيز على إيجاد حلول مقبولة وملموسة للخروج من هذه الأزمة، رغم اختلاف المواقف حول بعض النقاط.

في ما يلي أهم ما جاء في مواقف ومقترحات ممثلي الوزارة :

- أشار ممثلو الوزارة إلى قرارات مجلس الجامعات الاستثنائي المنعقد يوم 11 ماي 2018 والتي إلى جانب تأكيدها على ضرورة تطبيق القانون، تدعو أيضا إلى الحوار نخبيا للمزيد من الاحتقان والتوتر في الوسط الجامعي وتؤكد على الرضا المطلق لفرضية السنة الجامعية البيضاء.
- حدد ممثلو الوزارة تعبيرهم عن تفهمهم التام لمشروعية سعي الجامعات لتحسين وضعهم المادي والمعنوي مع الاحترام الشديد على شكل التحرك ومخلفاته السلبية على السير العادي والسليم لمرفق التعليم العالي والسنة الجامعية.
- ذكر ممثلو الوزارة بكل ما تم إنجازه في الفترة الأخيرة من مكاسب هامة وعديدة لفائدة الجامعيين (على المستوى البيداغوجي والبحثي والاجتماعي) رغم القيود المالية والظرف الصعب الذي تمر

به البلاد. كما تم التأكيد على أن للطلب الأساسي لهذا التحرك يقتضي مراجعة قانون الوظيفة العمومية برمتها وهذا قد يتطلب آجالاً طويلة وإجراءات معقدة لا يمكن للوزارة الالتزام بها بمفردها نظراً لتعدد الأطراف المعنية بهذا المسار.

هذا وذكرنا أن الوزارة لمحت في إدراج ملف الجامعيين ضمن أولويات الحكومة في المفاوضات الاجتماعية التي انطلقت في أواخر شهر فيفيل الماضي.

- تم اقتراح إيقاف ما يسمى "بالإضراب الإداري" باستكمال الامتحانات المعطلة والحفاظ "إيجابية" في شقي تشاركي شامل حول أهم ملفات الإصلاح - مع تحديد روزنامة دقيقة وسقف زمني معقول - يتم خلاله العمل بأولوية مطلقة على المراجعة الشاملة للنظام الأساسي للجامعيين والتعكبات المالية والانهاء منها مع مولي سنة 2018.

مع التأكيد على رفض أي تأخير في إجراء الامتحانات لأي سبب كان.

- سجل ممثلو "إجابة" مقترح الوزارة وتعملوا بالرجوع إلى مشرطهم لطرحه ومناقشته على أن تبقى الجلسة مفتوحة إلى بداية الأسبوع المقبل، موعد اللقاء القادم بين الطرفين.

يهم الوزارة أن تؤكد على أهمية مواصلة الحوار في كنف الثقة المتبادلة حتى يتمكن من حل الخلافات، وتدعو كل الجامعيين، وخاصة منهم المنحرفين في هذا التحرك والمسؤولين عليه، إلى استغلال هذه الفرصة لإنهاء الأزمة ونجم السنة الجامعية المالية في أحسن الظروف.

بختام، تعول الوزارة على روح المسؤولية لدى الجامعيين والعمل معها للحفاظ على مصلحة الطلبة وحقتهم في التقييم والارتقاء والتخرج في مناخ ملائم وآجال عادية. كما تؤكد على ضرورة مضاعف جهود كل الأطراف المعنية لمواصلة العمل على تفعيل إصلاح التعليم العالي والبحث العلمي والتفويض بوضع الجامعيين والجامعة التونسية.

